



IREG Observatory
on Academic Ranking and Excellence

Translation of the IREG Guidelines into Arabic kindly provided by the King Saud University

دليل المبادئ التوجيهية للمعنيين بالتصنيفات الأكاديمية

تقديم

اولاً: مقدمة وبيان استرشادي عام
الغرض من هذا الدليل
الأسباب المنطقية لتقديم هذا الدليل

ثانياً: إرشادات وتوجيهات للمعنيين بالتصنيف الأكاديمي

إرشادات عامة
إرشادات للطلاب وأولياء الأمور
إرشادات لمؤسسات التعليم العالي
إرشادات لوضعي السياسات والحكومات وجهات التمويل
إرشادات لجهات التوظيف
إرشادات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي والإعتراف المؤسسي
إرشادات لوسائل الإعلام ووكالات الأنباء والصحافة

ثالثاً: كلمة أخيرة

تقديم

يرى مرصد خبراء التصنيف الأكاديمي والتميز IREG أن التصنيفات الأكاديمية ماهي الا واحدة من العديد من الأدوات المتاحة لتحسين مناخ التعليم العالي و تعمل على تعزيز فهم استخدام التصنيفات العالمية لتقييم الجودة والأداء في مؤسسات التعليم العالي. ويستهدف هذا الدليل ووثيقة مبادئه التوجيهية المعنيين وجميع المستفيدين من التصنيفات الأكاديمية. إضافة الى المبادرات الأخرى التي صدرت عن مرصد خبراء التصنيف الأكاديمي والتميز، يهدف الدليل الى تحسين الجودة، وضمان توثيق المعلومات ومصداقيتها وبتيح للمستخدمين والمعنيين على صعيد جميع الأطراف توفير أداة فاعلة وجديرة بالثقة.

ويكمل هذا الدليل ما صدر من مبادرات عن مرصد IREG ، ومبادئ برلين لتصنيف مؤسسات التعليم العالي ٢٠٠٦م مبادرة تدقيق التصنيف الصادرة عن المرصد في العام ٢٠٠٩م.

ولقد صدرت المسودة المبدئية لهذا الدليل نتيجةً لجهد كبير قام به فريق عمل في مركز الجامعات عالمية الطراز- كلية الدراسات العليا في التعليم - جامعة شنغهاي جياو تونغ، برئاسة Liu Nian Cai وعضوية كل من : Serban Agachi; Gero Federkeil; Marko Marhl; Klaus Hufner and Jan Sadlak

ولقد تم اجراء مزيداً من العمل بشأن هذا الدليل والمبادئ التوجيهية التي يشملها بالتشاور مع أعضاء مرصد IREG. وقد تم نشر المسودة المبدئية لهذا الدليل ومبادئه التوجيهية على الموقع الإلكتروني للمرصد مما أثمر عن العديد من التعليقات والملاحظات التي تم تبنيها. وقد أخذت هذه التعليقات والتعليقات في الاعتبار في هذا النص النهائي، الذي تمت الموافقة عليه من قبل اللجنة التنفيذية والجمعية العامة التي اجتمعت في ألبرج بالدنمارك وذلك في ١٢ يونيو ٢٠١٥م. وفي هذا السياق يجدر بنا أن نشير الى هذا العمل على أنه وثيقة أو دليل ألبرج للمعنيين بالتصنيفات الأكاديمية.

يعرب مرصد خبراء التصنيف الأكاديمي والتميز IREG عن امتنانه للمساهمات القيمة للعديد من المؤسسات والأفراد في إعداد هذا الدليل وهذه المبادئ التوجيهية.

Jan Sadlak

رئيس مرصد خبراء التصنيف الأكاديمي والتميز IREG

أولاً: مقدمة وبيان استرشادي عام

الغرض من هذا الدليل

"التصنيف / الترتيب الأكاديمي" هو تقييم عددي لأداء برنامج أو نشاط أو مؤسسة أو منظومة تعليم عالي، مبنية على منهجية متفق عليها.

وتعتبر "التصنيفات أحادية المعيار" بمثابة تقييم لمجمل الأداء في المؤسسة التعليمية وفقاً لمجموعة واحدة من المؤشرات مع الأخذ في الاعتبار الوزن النوعي لكل مؤشر على حدة.

بينما توفر "التصنيفات متعددة المعايير" سلاسل من جداول القياس والتقييم بدلا من الجدول العام أحادي الإطار فقط. الأمر الذي يسمح للمستخدمين بوزن المؤشرات وفقاً للأفضلية الخاصة لكل مؤشر، مما يساعد في بناء مفهوم للتصنيف الذاتي للمؤسسة.

تتشترك جميع هذه التصنيفات في أنها قياس ومقارنة ومضاهاه للأداء الأكاديمي على أساس كمي لعدد متزايد من المؤشرات المختلفة. وهكذا يتضح جلياً أن التصنيفات تختلف عن غيرها من مقاييس الجودة والاعتماد في التعليم العالي، وإذا ما استخدمت بشكل صحيح، فإنها قطعاً ستساهم في تعزيز ثقافة الجودة والسعي لتحقيق التميز الأكاديمي داخل الجامعات، على الرغم من تاريخها القصير والفترة الوجيزة نسبياً لتطبيقها دولياً وقبول المعنيين بها باعتبارها مصدراً جيداً من المعلومات الموثقة والقائمة على الأدلة، كأداة للشفافية، وكوسيلة لتقييم الجودة.

الغرض من هذا الدليل هو تقديم توجيهات وتوصيات بتفسيرات مناسبة لاستخدامات وتطبيقات التصنيف من قبل الأطراف المعنية المحتملة بما في ذلك الطلاب وأولياء الأمور، ومؤسسات التعليم العالي، وصناع القرار، وهيئات ضمان الجودة، ومنظمات وهيئات التمويل وجهات التوظيف ووسائل الإعلام. وقد تم وضع توصيات محددة لكل طرف على حدة.

الأسباب المنطقية لتقديم هذا الدليل

تم تقديم التصنيفات الأكاديمية في شكلها الحديث (يشار إليها أيضاً باسم "ترتيب الجامعات" أو "الجدول الدوري")، وذلك بعد صدورها لأول مرة في عام ١٩٨٠م من قبل مجلة "يو إس نيوز أند وورلد ريبورت" كدليل الطالب الجامعي من أجل تلبية الحاجة إلى بيانات للمقارنة ويمكن قراءتها بسهولة للمقارنة بين أعداد هائلة لبرامج دراسية متنوعة وعلى نحو متزايد والتي تطرحها المؤسسات الأمريكية للتعليم العالي. ومنذ ذلك الحين، صدرت أنواع مماثلة من التصنيفات في العديد من البلدان الأخرى.

مع تزايد نطاق العولمة للتعليم العالي زاد الاهتمام في معظم دول العالم بما يطلق عليه "الترتيب العالمي" (الذي يسمى أحياناً "التصنيف العالمي" أو "الترتيب الدولي") لاستكمال أنظمة التصنيف الوطنية بها، حيث تم جذب انتباه العالم إلى هذه التصنيفات مع نشر التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU) من قبل مركز الجامعات عالمية الطراز بجامعة شنغهاي جياو تونغ (غالباً ما يشار إليها باسم "تصنيف شنغهاي") في عام ٢٠٠٣م وتصنيفات الجامعات العالمية بواسطة مجلة تايمز للتعليم العالي و-QS في عام ٢٠٠٤م. وهكذا ففي غضون عقد واحد، تم إطلاق مجموعة متنوعة من التصنيفات العالمية - تنوعت أغراضها، ومنهجياتها ومؤشرات القياس فيما بينها.

على الرغم من القيود المعترف بها، وخاصة من قبل أولئك الذين يبحثون عن معلومات مقارنة يمكن الوصول إليها بسهولة وتستخدم على نطاق واسع في التصنيفات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم، نجد أن الطلاب وأولياء أمورهم يقومون باستخدام المعلومات التي يوفرها التصنيف العالمي ليقرروا أي كلية أو جامعة يلتحقون بها. وكذلك تستخدم الهيئات الإدارية المعلومات التي يوفرها التصنيف لوضع معايير لاختيار المؤشرات لتحسين الأداء، ولتحديد سياسات تحقيق التميز، وكمراجع في التسويق والعلاقات العامة. كما تستخدم الحكومات التصنيف العالمي كأداة ضمان للجودة، وخاصة في البلدان التي تكون فيها آليات ضمان الجودة حديثة عهد ومبتدئة أو ضعيفة. أيضا تستخدم هيئات التمويل التصنيف لتقييم القدرات والمقدرة المالية في مؤسسة علمية ما. ولقد كان لتصنيف الجامعات العالمية تأثيراً فاعلاً على برامج التبادل الأكاديمي الوطنية فضلاً عن سياسات الهجرة. واستطاع العاملون والقائمون على أمور الجامعات استخدام التصنيف العالمي لتحديد شراكات التعاون الجامعية ومفاضلة الموظفين لإستقطابهم.

يعتقد مرصد خبراء التصنيف الأكاديمي والتميز IREG أنه عندما يتم استخدام التصنيفات بشكل صحيح وتفسير سليم فإنها يمكن أن تكون أداة هامة في تقييم برامج التعليم العالي. وباستخدام المبادئ الأساسية لإطار برلين لترتيب مؤسسات التعليم العالي على سلم التفوق الأكاديمي، فإن هذا الدليل يعظم فائدة التصنيف العالمي ويقدم الحلول استجابة للمشكلات العملية التي نشأت عندما اعتمد عالم التعليم العالي مصدراً جديداً وقيماً للمعلومات.

ثانياً: إرشادات وتوجيهات للمعنيين بالتصنيف الأكاديمي

إرشادات عامة

بالرغم من أن التصنيفات الأكاديمية توفر المعلومات حول الجودة والأداء وتعمل على تعزيز الشفافية في المعلومات حول التعليم العالي، إلا أنها لا توفر التحليل السببي للاختلافات في الأداء بين أنظمة وأنشطة ومؤسسات التعليم العالي. لذا ينبغي للمرء أن يتوقع ويستخلص ويشخص من هذه التصنيفات العالمية السبل الأمثل لتحديد نقاط القوة والضعف في الجامعة والمؤسسة التعليمية، بالرغم من أن التصنيفات لا تفرض العلاج لنقاط الضعف أو تقدم شرحاً للنجاحات المحققة. يمكن لمستخدمي التصنيفات العالمية أن يتوقعوا، بل ويجب أن يطالبوا -كما تشير مبادئ برلين- بأن يكون التصنيف العالمي واضحاً حول المقاصد والفئات المستهدفة، والتعرف على التنوع في الرؤية والرسالة والأهداف المؤسسية، ومصادر المعلومات المستخدمة، وتحديد السياقات الثقافية والتاريخية مع الحرص على تفهم أن هناك قيم ومعتقدات مختلفة حول ما يشكل "نوعية خاصة" في التعليم العالي. وينبغي أن يكون القراء على علم بأنها تصنيفات مختلفة ولأغراض مختلفة، واستهدافاً لمجموعات مختلفة، وتحديداً لمؤشرات مختلفة واستخداماً لمنهجيات مختلفة.

ونظراً لهذه الخصائص للتصنيفات العالمية فإن جميع الأطراف والمعنيين بها يجب عليهم ويحق لهم ما يلي:-

(أ) الفهم وبوضوح ما تقيسه التصنيفات الأكاديمية: فهم الأهداف والفئات المستهدفة والإختلافات بين أنواع التصنيفات.

(ب) استخدام التصنيفات الأكاديمية كأحد مصادر المعلومات: وهذا يتطلب القاء نظرة على المعلومات التي تقدمها الترتيبات أو التصنيفات في ضوء تركيبة من المصادر الأخرى ذات

الصلة كلما أمكن ذلك تبعاً للاحتياجات الفردية، وينبغي النظر في التصنيف العالمي على أنه مصدر معلومات إضافية.

(ج) إيلاء اهتمام أقل للأوضاع الخاصة والتغيرات قصيرة الأمد: مما يتطلب إلقاء نظرة للتصنيفات العالمية على المدى الطويل، وإيلاء اهتمام أقل للتقلبات العددية والتغيرات قصيرة الأمد لعام واحد، لأن مثل هذه التقلبات على المدى القصير ليست عادة مؤشرات جيدة الأداء.

(د) القراءة بعناية وفهم لجميع المنهجيات: لأن كل ترتيب أو تصنيف عادة لديه منهجية مختلفة، ولذا فإنه من الأهمية بمكان أن نفهم كيف يتم احتساب كل معيار والبيانات التي يتم استخدامها. هذه المعرفة ضرورية لتحديد مدى ملاءمة معيار معين لطرف بعينه.

إرشادات للطلاب وأولياء الأمور

توفير معلومات تقارن بين جامعة وأخرى مما يسهل معه أن يقرر الطلاب مع ذويهم بأي كلية أو جامعة يلتحقون في ضوء ما صدر عن التصنيفات العالمية من قوائم لتصنيف الجامعات. وهذا هو السبب في أن بعض التصنيفات تقدم نفسها على أنها "دليل دراسي"، "أفضل البرامج الدراسية"، "أفضل الكليات". وفي الوقت نفسه، ومع زيادة سرعة انتقال الطلاب بين كلية/جامعة وأخرى في البلد الواحد يتم الرجوع للتصنيفات العالمية.

لذا يجب على الطلاب وأولياء أمورهم أن يدركوا أنه على الرغم من أن التصنيفات لا تساعد على دعم عملية صنع قرار قائم على الأدلة، فإن هذه التصنيفات، وبشكل واضح هي مصدر أحادي للمعلومات، واختيار الجامعة يعتمد على عدد من العوامل الاجتماعية والمالية والشخصية، التي لا يمكن أن تقاس أو تحدد بواسطة التصنيفات الأكاديمية. لذا يجب على الطلاب اختيار المؤسسة التعليمية أو الجامعة أو البرنامج الدراسي الذي يتوافق مع الطموحات المهنية، والقدرات والمهارات الشخصية وفرص العمل المتوفرة.

يمكن للطلاب وأولياء الأمور استخدام التصنيفات في المجالات الأربعة التالية:

(أ) اختيار البرامج في مرحلة البكالوريوس الجامعية: يجب على الطالب إلقاء نظرة على التصنيفات المؤسسية التي تشمل الجامعات / الكليات ذات الصلة، وإيضاً إيلاء الاهتمام لأداء المؤشرات ذات الصلة مثل حجم الفصل الدراسي وسعته والموارد المتاحة، وأعضاء هيئة التدريس. هؤلاء الطلاب الذين حددوا برامجهم الدراسية يجدر بهم أن يلقوا نظرة أيضاً على التصنيف العالمي للبرامج ذات العلاقة. وفي كل الأحوال يجب على الطلاب الجامعيين الحصول دوماً على المعلومات الإضافية التي تناسبهم وتمكنهم من اتخاذ القرار لتفضيل مصالحهم وفرص العمل الفردية.

(ب) اختيار البرامج المهنية: ينظر الطالب بإمعان في التصنيفات العالمية والمحلية لتلك البرامج ذات المهنة المحددة والكليات المهنية ذات الصلة، وخاصة كليات إدارة الأعمال ومختلف برامج تعليم الإدارة، بدلاً من التصنيفات العالمية المؤسسية العامة، كما يجب عليه أن يولي اهتماماً خاصاً بالمؤشرات التي تعكس ظروف وسوق العمل وآفاق التطور الوظيفي.

(ج) اختيار برامج الدكتوراه: يتعين على الطالب إلقاء نظرة ثاقبة على التصنيف الأكاديمي لأقسام ومجالات وتخصصات وبرامج دراسية بعينها ومحددة بديلاً عن التصنيف الشامل للجامعة، كما يتعين عليه أن يولي اهتماماً خاصاً بمؤشرات التصنيف العالمي ذات الصلة التي تعكس نوعية البحوث العلمية وبرامج الدكتوراه. ويجب أن يتحصل طلاب الدكتوراه على معلومات إضافية حول الظروف التي يمكن أن تحدد وتسهل لهم تطوراً أكاديمياً.

(د) اختيار الاستراتيجيات الشاملة: قدر الإمكان في محاولة لجمع المعلومات من جميع نظم التصنيفات الأكاديمية المختلفة.

مؤسسات التعليم العالي التي تقدم التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع هي كيانات مكونة ومستخدمة للتصنيفات الأكاديمية في آن واحد. فيمكن للتصنيفات الأكاديمية أن تؤثر على مجمل الأنشطة الجامعية الأساسية، مثل التعليم والبحث العلمي، والشراكة المجتمعية، فضلاً عن التخطيط الاستراتيجي للجامعة، وتحسين الجودة، وأفاق التعاون الدولي مع الجامعة، وأيضاً سمعة الجامعة، والتبرعات المادية لها والتسويق والدعاية.

وتشمل أفضل الممارسات في كل مجال ما يلي:

- (أ) التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع: يتم استخدام التصنيفات العالمية لتحسين الأنشطة التي تم تطويرها وفقاً لرسالة ورؤية الجامعة. وهذا قد يعني تجاهل التصنيفات التي تقيم الأنشطة التي لا تأخذها رسالة الجامعة في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، قد لا تكون الفنون الليبرالية أو برنامج البكالوريوس المهني والحرفي في الجامعة من أولوياتها وتحتل مرتبة منخفضة في مجال البحث العلمي.
- (ب) التخطيط الاستراتيجي: يتم استخدام التصنيف العالمي لتحديد نقاط القوة والضعف ذات الصلة بالرسالة والرؤية والتقاليد والأدوار الوطنية. ويجب الحذر لتحقيق التوازن بين الاستراتيجيات طويلة الأجل والإحتياجات على المدى القصير. وينبغي وضع قوة وشمولية للتخصصات وأهمية للدراسات والبحوث العلمية متعددة التخصصات في سياق ثقافة المؤسسة العلمية ممثلة بالجامعة، وليس فقط لتحسين التصنيف العالمي لهذه الجامعة.
- (ج) تحسين الجودة: يجب استخدام التصنيف العالمي لتحديد المؤسسات (الجامعات) الناجحة، والبرامج الدراسية الجاذبة، والإنجازات البحثية المتميزة والمشاريع النافعة اجتماعياً، مع العمل على اتباع أفضل الممارسات في المناهج والتدريس والتعلم والبحث والابتكار ونقل التكنولوجيا، ولكن يجب الحرص على عدم نسخ نجاحات المؤسسات الأخرى خاصة إذا كانت لا تتناسب مع الثقافة المجتمعية للمؤسسة.
- (د) التعاون الدولي: يتم استخدام التصنيفات العالمية لتطوير التعاون الدولي في مجال البحث العلمي، وتبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وبناء شبكات التميز، ولكن لا تستخدم التصنيفات باعتبارها المعيار الوحيد أو الأوحيد لتحديد الشركاء المنشودين للتعاون.
- (هـ) الهبات والتبرعات: يجب الحرص على عدم المبالغة في أهمية مؤشرات المستوى مثل النسبة المئوية أو مبالغ تبرعات وهبات الخريجين.
- (و) السمعة والدعاية والتسويق: يتم الاستشهاد بالتصنيفات الأكاديمية المعترف بها، مثل تلك التي اجتازت بنجاح تدقيق مرصد خبراء التصنيف الأكاديمي والتميز IREG، ولديها موقعا برابط الكتروني لعرض منهجياتها.
- (ز) التفاعل مع منظمات التصنيف ومقدمي الخدمات الآخرين: لضمان الفهم لمنهجيات التصنيف، وتجنب البيانات المقدمة غير المتناسقة أو غير المتكاملة، وتقديم ملاحظات وتوصيات، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق المؤسسي والوطني والدولي مع الفهم أن تقديم البيانات المؤسسية الموثقة بالتوقيع المسبق عليها لاستخدامها في التصنيف العالمي يعطي المؤسسة الحق في الاطلاع على المنهجيات والعمليات الحسابية المستخدمة في تلك التصنيفات العالمية.
- (ح) المشاركة أو على الأقل متابعة التطورات التي تساهم في تحسين التصنيفات العالمية والمكان المناسب لها في الجهود الشاملة لتحسين وضمان الجودة في التعليم العالي.

إرشادات لواقعي السياسات والحكومات وجهات التمويل

لوحظ في الآونة الأخيرة التأثير المتنامي للتصنيفات العالمية على السياسات الوطنية و مبادرات تعزيز الامتياز والتفوق الوطني، وخطط التمويل في برامج التبادل الأكاديمي والمنح الدراسية، وحتى في سياسات الهجرة. حيث لوحظ في بعض البلدان أن التصنيفات الأكاديمية قد حفزت اندماج المؤسسات، وفي بلدان أخرى ارتبطت قرارات تمويل المؤسسة العلمية أو الجامعة مباشرة بنتائج التصنيفات الأكاديمية المحلية الوطنية أو العالمية أو كليهما معاً.

وتشمل أفضل الممارسات في هذه المجالات:

(أ) مبادرات تعزيز التفوق والامتياز: يجب أن تولي هذه المبادرات اهتماماً للتوازن بين المنافسة الدولية والتنمية الوطنية، وبين الوضع الذاتي والمساءلة، وبين الأولويات والتنوع. كما يتعين عدم استهداف تلك الأهداف التي يكون من المتوقع معها وببساطة أن تحرز مستويات عالية من التصنيفات. وعندما يكون من المستهدف بناء جامعات ذات طراز ومستوى عالمي يجب احترام إمكانات القدرات الوطنية.

(ب) هيئات وجهات التمويل: تخصص المخصصات استناداً إلى الأسس الموضوعية للاقتراحات وكذلك نقاط القوة والضعف في المؤسسات المختلفة. ولا تكون مجرد تمويل للمشاريع المقترحة من قبل المؤسسات رفيعة وعالية المستوى في التصنيفات الأكاديمية.

(ج) التقييم المؤسسي: لضمان استخدام التصنيفات الأكاديمية فقط كجزء من جهود التقييم الشامل والسماح لمؤسسات التعليم العالي بمقومات ذاتية كافية لتكون قادرة على إدخال المناهج الجديدة والإصلاحات الكبرى، وإنشاء واستخدام آليات التقييم المؤسسي أو الاعتماد الأكاديمي المستقلة والخاصة بهم.

(د) اختيار المنح الدراسية للمؤسسة الجامعية في سياق تدويل عالمي: مع الأخذ في الاعتبار نتائج التصنيفات للمجالات والتخصصات ذات الصلة بتلك المنح الدراسية بالإضافة إلى نتائج التصنيف الشامل للمؤسسة أو الجامعة. مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين الاحتياجات الوطنية وجودة البرامج الدراسية. وعند استخدام التصنيف العالمي في تخصيص تمويل للدراسة في الخارج لا يجب استخدام التصنيفات كمعيار وحيد لاختيار هذه المنحة الدراسية، كما أن الإفراط في الاعتماد على التصنيف قد يدمر التعاون القائم منذ فترة طويلة بين الجامعات الوطنية والشركاء الأجانب.

(هـ) التفاعل مع منظمات التصنيفات: وذلك لتوفير منابر للنقاش حول هذه التصنيفات الأكاديمية والمساهمة الفاعلة في تحسين جودة نظم التصنيف. مع قبول وتشجيع الأنشطة التي يتمخض عنها التصنيف مثل مصداقية المعلومات والشفافية واستخدامها كأدوات في خدمة تحسين الجودة بالمؤسسة العلمية. وكذلك إنشاء قواعد بيانات للمعلومات حول مؤسسات التعليم العالي وجعلها متاحة للجمهور. مع المشاركة أو على الأقل متابعة التطورات التي تسهم في تحسين التصنيفات العالمية والمكان المناسب لها ضمن الجهود الشاملة لتحسين ضمان الجودة في التعليم العالي.

إرشادات لجهات التوظيف

يستخدم أرباب العمل وخاصة في المؤسسات العلمية الدولية الكبيرة التصنيف الأكاديمي كأحد مصادر معلوماتهم في اختيار من يتم توظيفه، وفي غالب الأحيان يفضل توظيف الخريجين من الكليات والجامعات رفيعة المستوى وعالية التصنيف. أيضاً يمكن لجهات التوظيف أن تكون مصدراً مهماً للمعلومات ذات الصلة للتصنيف الدولي للجامعات.

في هذا السياق، فمن المستحسن لأرباب العمل وجهات التوظيف الأخذ في الاعتبار ما يلي:

(أ) التعاون مع مؤسسات التعليم العالي: بالنظر في التصنيفات العالمية وقوائمها لتحديد الشركاء المحتملين للتعاون في أنشطة البحث والتطوير (R&D) وكذلك في التعليم والتدريب.

(ب) التوظيف: بحيث لا تستخدم هذه التصنيفات الأكاديمية كمييار وحيد لقرارات الفرز للمتقدمين للتوظيف وفرص العمل. فبالإضافة إلى المؤهلات الأكاديمية والمهنية هناك معايير هامة أخرى تتعلق بالكفاءات المرتبطة بالعمل متمثلة بالمهارات الشخصية، ومهارات الاتصال الشخصية والتواصل مع الآخرين، وتفهم الثقافة الاجتماعية التي لا تنعكس ولا تتبلور ولا يكشف النقاب عنها في تلك التصنيفات العالمية الأكاديمية.

(ج) التفاعل مع منظمات التصنيفات الأكاديمية: دعماً لعمليات المسح وتجميع البيانات التي تعتمد عليها التصنيفات الأكاديمية لترتيب الجامعات على سلم التفوق والتميز والرقي الأكاديمي، من أجل المساهمة في توثيق مصداقية التصنيفات العالمية.

إرشادات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي والإعتراف المؤسسي

تحاكي هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي والإعتراف المؤسسي نظيراتها المعنية بالتصنيف الأكاديمي للجامعات والمؤسسات العلمية فيما يتعلق باستهدافها لتقييم ومراقبة وتحسين جودة وأداء مؤسسات التعليم العالي وأنظمتها المختلفة. بعض هذه الجهات تقوم باستخدام النتائج أو المؤشرات الناتجة عن التصنيفات الأكاديمية في تقييم مؤسسات التعليم العالي.

في هذا السياق فمن المستحسن لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي والإعتراف المؤسسي ما يلي:

(أ) التقييم المؤسسي: الامتناع عن استخدام التصنيف بوصفه الأساس الوحيد لتقييم الجودة الأكاديمية وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، ومستوى الإدارات والبرامج الدراسية في المؤسسة العلمية أو الجامعة.

(ب) تبادل المعلومات والتعاون: يجب العمل على دعم تبادل المعلومات ذات الصلة النوعية في مؤسسات التعليم العالي بين الجهات المعنية بالتصنيفات الأكاديمية وتلك المعنية بتحسين منهجيات وممارسات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

إرشادات لوسائل الإعلام ووكالات الأنباء والصحافة

تعتبر وسائل الإعلام والصحافة ووكالات الأنباء مصدراً لمعرفة ما تتمخض عنه منهجيات وآليات التصنيفات العالمية من نتائج يتم بلورتها كقوائم تتبوء فيها كل جامعة مكانة خاصة ومرتبعة بعينها. حيث تلعب وسائل النشر والصحافة و الإعلام دوراً محورياً تتعاظم معه معدلات الشفافية للمعلومات التي تصل للمعنيين بالتصنيفات الأكاديمية عبر تواصلها الدائم والمستمر مع الجمهور وكافة الأطراف المعنية بهذه التصنيفات الأكاديمية.

وفي هذا السياق فمن المستحسن للناشرين ووسائل الإعلام والصحافة ووكالات الأنباء أن تنتهج ما يلي:

(أ) تنوير وإعلام الجمهور: بذل جهد لإعلام الجمهور بالتعقيدات في منهجيات وآليات مختلف التصنيفات الأكاديمية فضلاً عن القيود التي تكبل حركتها، وعلى ذلك يتعين على وسائل الإعلام والصحافة عدم الإمعان في نشر التصنيفات الأكاديمية وتجسيدها كما لو أنها المؤشر الوحيد لجودة الأداء الجامعي والبرامج الدراسية.

(ب) تحفيز النقاش والحوار المجتمعي العام: تشجيع المناقشات الجريئة حول القضايا الحرجة والتي تؤثر على التصنيفات الأكاديمية باعتبارها وسيلة لتحسين أداء وجودة التعليم العالي.

ثالثا: كلمة أخيرة

ينبغي أن ينظر إلى هذا الدليل في سياق حوار حول أفضل السبل التي تساعد المعنيين بالتصنيفات الأكاديمية على فهمها واستيعابها. والتي تعتبر بمثابة أحد المهام الأساسية لمرصد خبراء التصنيف الأكاديمي والتميز IREG ، ليكون بمثابة قاعدة للمعلومات الخاصة بتلك التصنيفات وتتبع لما يتم من تطور مستمر ومتنوع في التصنيفات العالمية لحظة بلحظة. فلا يمكن لهذه المجموعة المتزايدة من خبراء التصنيف القيام بشكل فاعل بمهامهم من صقل وتحسين لتلك التصنيفات العالمية ما لم يكن لديهم المحادثات الجارية والتواصل مع مختلف الجهات التي تخدمها تلك التصنيفات. ونتيجة لذلك، فإننا نتوقع أن هذا الدليل وهذه الوثيقة ستشجع الحوار أيضا حول تحسين الطرق التي يمكن تقديمها للجمهور العريض والمعني بتلك التصنيفات الأكاديمية.